**المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي:**

إن دراسة موضوع مناهج البحث العلمي تعد قضية علمية منهجية أصلية أو أولية لأي بحث أو دراسة قانونية، وحتى يتضح مدلول مصطلح مناهج البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والإدارية، لابد من تعريفه والتفرقة بينه وبين بعض المصطلحات الشبيهة أو ذات الصلة كمصطلح علم المناهج، وهذا ما سيأتي توضيحه في العناصر التالية:

**أولا: تعريف مناهج البحث العلمي:**

لتعريف مصطلح مناهج البحث العلمي تعريفا نافيا للجهالة أو تعريفا جاملا شاملا لابد من التطرق إلى تعريفه لغة ثم اصطلاحا.

1. **التعريف اللغوي:**

مناهج البحث العلمي كلمة مركبة مشكلة من ثلاثة مصطلحات منهج، بحث، وعلم وبالرجوع إلى معانيها اللغوية نجد تعريفها على النحو التالي:

* منهج: المنهجية مصدر مؤنث للفعل الماضي نهج، ينهج، نهجاً ومنهاجاً وهي لفظة مبتدعة أصلها النهج أو المناهج ومنها قوله تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً"[[1]](#footnote-2)، أي طريقا واضحا في الدين يمشون عليه، وفي حديث سيدنا محمد –عليه أفضل الصلاة والسلام-: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله ان تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة..."، أي خلافة على منهج وسنة النبي صل الله عليه وسلم،[[2]](#footnote-3) ولقد اتفق المفسرون على شرحها بمعنى الطريق الواضح البين.
* البحث لغة: طلبك الشيء في التراب وقيل أن تسأل عن شيء وتستخبر، واستبحث عن الخبر، سأل عنه وتبحّثت عن الشيء: فتشت عنه[[3]](#footnote-4)، فالبحث يعني التنقيب والتحري والتفتيش وتجميع الشيء.
* العلم Science: يعني إدراك الشيء بحقيقته، فهو اليقين والمعرفة.

ويقصد بالعمل أيضا تلك المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف تحديد أصول وطبيعة ما تم دراسته[[4]](#footnote-5)، كما يقصد بالعمل أيضا معرفة الأمر او الشيء معرفة جيدة أو المقدرة على اتقان فن من الفنون[[5]](#footnote-6).

1. **التعريف الاصطلاحي:**

تبعا لمختلف التعاريف التي قدمها فقهاء القانون سواء لمصطلح المنهج العلمي أو البحث العلمي، نجد عدة تعاريف تختلف من فقيه لآخر وهذا راجع إلى تشعب وتنوع مواضيع العلم ذاته، وعليه لا يمكن القول بوجود تعريف واحد جامع شامل لمصطلح منهج البحث العلمي حيث يمكن ذكر أهم التعاريف التي قدمها الفقهاء كما يلي:

* يقصد بالمنهجية العلمية: "الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف".

وعُرفت أيضا بأنها: "فن التنظيم الصحيح للأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين تكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين"[[6]](#footnote-7).

* عرفت لذلك بأنها: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يعتمده الباحث لاكتشاف المعلومات الجديدة أو تصحيح المعلومات القديمة او البرهنة عليها".
* وعرفت كذلك بانها: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[[7]](#footnote-8).

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف المنهجية العلمية بأنها مجموعة من القواعد أو الإجراءات أو الخطوات أو هي سلسلة من الأفكار والعمليات من أجل الكشف عن الحقيقة أو الوصول إلى العلم أو المعرفة العلمية.

أما عن التعريف الفقهي أو الاصطلاحي لمصطلح البحث العلمي فقد تعددت مهانيه وتعاريفه نذكر منها ما يلي:

* البحث العلمي هو: "تقرير واف يقدمه باحث عن عمل أتمه وأنجزه، بحيث يشمل هذا التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتاج معروفة مدعمة بالحجج والأسانيد".
* عُرف كذلك بأنه: "التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها".
* وهناك تعريف آخر له: " ذلك الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشاً وتنقيباً وتحليلاً ونقداً ومقارنة في موضع ما بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها"[[8]](#footnote-9).

وعُرف أيضا بأنه: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير او تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات"، كما عرف: "بأنه تلك المحاولة الناقدة للتوصل إلى حل للمشكلات التي تؤرق الانسان وتحيره"[[9]](#footnote-10).

أما عن تعريف البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والإدارية بمختلف فروعها وتخصصاتها أو ما يعرف بالبحث العلمي القانوني فهو فن بقدر ماهو علم ومن بين التعاريف المقدمة ما يلي:

* "دراسة موضوع قانوني أو نقطة قانونية معينة، من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الحقيق لأحداث المعلومات المتجمعة حولها وعرضها بصورة رد واضح على جميع الاستفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة"، وعُرف أيضا: "بأنه التنقيب عن المعلومات والحقائق والمعارف القانونية في إطار موضوعي وفي نطاق منهج علمي وفحص هذه المعلومات، والتدقيق فيها وعرضها عرضا متكاملا"[[10]](#footnote-11).

من خلال هذه التعاريف يتضح ان مفهوم البحث العلمي القانوني لا يختلف عموماً عن مفهوم البحث العلمي ككل، ولكن حدد موضوع البحث، بمجال القانون وكل فروعه وتخصصاته، فيجب أن تتوفر فيه جميع خصائص وصفات البحث العلمي[[11]](#footnote-12).

بعد تطرقنا لبعض التعاريف لمصطلحي المنهج العلمي والبحث العلمي يتضح جلياً وجود نوع من التداخل والتكامل بينهما، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور بحث علمي قانوني أو غيره دون ان يكون مستندا إلى منهج علمي أو أكثر.

وعليه يمكن القول بان البحث العلمي هو عملية التقصي أو البحث أو التحري عن الحقيقة أو المعرفة العلمية وفقا لمنهج علمي معين أكثر.

**ثانيا: تصنيفات مناهج البحث العلمي:**

تبعا لتنوع وتباين مفاهيم البحث العلمي ومناهجه وأدواته، فإن ذكر أكثر تصنيفات أو أنواع مناهج البحث العلمي، فالبعض تبين مناهج نموذجية رئيسية وأخرى جزئية متفرعة عنها والبعض يخلط بينها وبين أدوات البحث العلمي، ومن أهم التصنيفات التي درج المؤلفون على ذكرها نجد:

1. **تصنيف هويتني whitney:** يرى هويتني ان المنهج يرتبط بالعمليات العقلية نفسها، اللازمة لحل مشكلة من المشاكل وقد وضع تصنيفات للمناهج على النحو التالي: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، البحث الفلسفي، البحث التنبؤي، البحث الاجتماعي والبحث الإبداعي.
2. **تصنيف ماركيز Marquis**: وضع ستة أنواع للمناهج وهي: المنهج الأنثروبولوجي، المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، المسح، المنهج التجريبي.
3. **تصنيف جود وسكيترGood and scotes:** وقد صنفها إلى ستة مناهج: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة والدراسات الاكلينيكية ودراسات النمو والتطور والوراثة.

**ثالثا: مفهوم علم المناهج:**

حقيقة هناك تشابه وتداخل كبير وواضح بين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج، ولكن بالرجوع إلى مدلول لكل منها غالبية الفقهاء والباحثين في مجال المنهجية العلمية بمختلف أنواعها وينتقدها ويضع لها مبادئها وقواعدها[[12]](#footnote-13).

وقد عُرف بأنه: "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها الباحثون من أجل المقارنة الحقيقية، فهو سببي خاص ومادي"[[13]](#footnote-14)، وعليه يتضح علم المناهج يبحث في مختلف أنواع المناهج العلمية إضافة إلى الطرق والأساليب العلمية الأخرى، فهو أوسع وأكبر من مناهج البحث العلمي الذي يعد أحد اهم محاوره او مواضيعه.

**رابعا: أهمية مناهج البحث العلمي القانوني:**

إذا كانت الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف حقول المعرفة العلمية تلعب دوراً كبيراً في رُقي وازدهار وتقدم معظم الشعوب والأمم[[14]](#footnote-15).

فإنه لا يتصور إنجاز أي بحث علمي قانوني دون اقترانه بأحد المناهج العلمية أو أكثر، وتظهر أهمية مناهج البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والإدارية في مجال المنهجية القانونية التطبيقية أو الإجرائية خاصة في مجال انجاز مختلف الدراسات والأبحاث القانونية مثل رسائل التخرج وعلى جميع المستويات كأطروحات الدكتوراه ومذكرات الماستر والليسانس أو حتى كتابة وإنجاز كتب ومقالات قانونية أو كتابة محاضرات أو مداخلات وغيرها، كما تظهر أهمية مناهج البحث العلمي في محور التعليق على الأحكام والقرارات القضائية وتحليل النصوص والمواد القانونية أو الاستشارة القانونية أو حتى إعداد مذكرة استخلاصية، وعموماً مأكل دراسة علمية قانونية لا يمكن إنجازها أو إعدادها إلا وفقا لمنهج من مناهج البحث العلمي القانوني أو أكثر[[15]](#footnote-16).

وعليه ماهي المناهج العلمية التي يمكن تطبيقا في مجال العلوم القانونية والإدارية؟ هذا ما سيتم الإجابة عليه في المحاور التالية.

1. - سورة المائدة الآية 48. [↑](#footnote-ref-2)
2. - بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 100، 101. [↑](#footnote-ref-3)
3. - المرجع نفسه، ص 27. [↑](#footnote-ref-4)
4. - ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 23. [↑](#footnote-ref-5)
5. - لمزيد من الايضاح حول مفهوم العلم راجع: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، علوم قانونية، علوم اجتماعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص ص 08، 09 وفاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 40، 41.

   أنظر: مفهوم العلم: سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 12 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-6)
6. - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 103. [↑](#footnote-ref-7)
7. - وينال حمادي، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 23. [↑](#footnote-ref-8)
8. - بخير سديد، المرجع السابق، ص 27. وينال حمادي، المرجع السابق، ص 17. [↑](#footnote-ref-9)
9. - رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخدلونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 38. [↑](#footnote-ref-10)
10. - عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 14 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-11)
11. - سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، محاضرات في المنهج والبحث العلمي ، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 35 وما يليها. [↑](#footnote-ref-12)
12. - أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، دون تاريخ نشر، ص 223. [↑](#footnote-ref-13)
13. - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 94. [↑](#footnote-ref-14)
14. - لمزيد من الايضاح حول أهمية البحث العلمي، أنظر: ناجي عبد النور، أساليب البحث القانوني، الكتاب الثاني في منهجية البحوث القانونية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص 65. [↑](#footnote-ref-15)
15. - لمزيد من الايضاح حول: أهمية استخدامات مناهج البحث العمي في العلوم القانونية أنظر: مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 133. [↑](#footnote-ref-16)